

اللجنة الثالثة
الجلسة ١٤
المعقودة يوم الجمعة
٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك



الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

(المكسيك)

السيدة إسبينوزا

الرئيس:

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)*

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع)*

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معا.

../..

Distr.GENERAL
A/C.3/51/SR.14
16 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) A/51/3 (الجزءان الأول والثاني) و A/51/38، و 90 و 180 و 210 و 277 و Corr.1 و 304 و Corr.1 و 309 و 325 و 391)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع) (A/51/90 و 210 و 322) ١ - السيدة إينا بارك (جمهورية كوريا): اعترفت في معرض التعليق على إنشاء إطار في منظومة الأمم المتحدة لمتابعة مؤتمر بيجين، بالتقدم المحرز الموثق في التقارير الصادرة عن الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك وضع السياسات لإدماج منظور نوع الجنس في المنظومة. بيد أن الحقيقة لا تتطابق مع التوقعات في كثير من المجالات.

٢ - وأردفت قائلة إن مجال الاهتمام الأول هو شعبة النهوض بالمرأة التي لم يتم فيها بعد تنفيذ الزيادة في مستويات التوظيف الموافق عليها تنفيذًا كاملاً. أما مجال الاهتمام الثاني، فهو مركز النساء في الأمانة العامة. وأعربت عن اعتقاد وفدها أنه من الضروري أن تُتخذ الأمانة العامة كنموذج لمكان العمل، ولكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي فعله إذا ما كان ينبغي بلوغ هدف المساواة بين الجنسين في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٠. ومجال الاهتمام الثالث هو التوازن بين الجنسين في أعضاء الوفود إلى الأمم المتحدة، الذي تم الالتزام به في مؤتمر بيجين. وذكرت أنه ينبغي للأمم المتحدة، بوصفها نموذجاً للتنمية التي تركز على الإنسان في جميع أنحاء العالم، أن تواصل ضبط السرعة التي يتم بها تمكين المرأة. ويتطلب ذلك الإرادة السياسية لكل دولة من الدول الأعضاء.

٣ - ومضت تقول إن المؤتمر أكد أن تنفيذ منهاج العمل إنما هو، أساساً، مسؤولية الحكومات. وقد حددت حكومتها ١٠ أولويات في مجال السياسات العامة للمرأة تتراوح بين أولويات متوسطة الأجل وأولويات طويلة الأجل كما أنها أقامت إطاراً لخطة عمل وطنية لتنفيذ منهاج. وقد وفر القانون الخاص بالنهوض بالمرأة لعام ١٩٩٥ القاعدة القانونية لمعالجة التمييز بين الجنسين القائم على القانون والأمر الواقع في جميع المجالات في المجتمع، كما أن الحكومة قد أعدت أيضاً عدة استراتيجيات لزيادة توظيف النساء في مجال الخدمة العامة وفي المشاريع العامة من خلال اتخاذ إجراءات إيجابية. وقد عقد الاجتماع الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المعني بتعزيز الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة في جمهورية كوريا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، من أجل تعزيز التعاون الإقليمي. وقدمت حكومتها دعماً مالياً لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، والصندوق الاستثماري للقضاء على العنف ضد المرأة، كما أنها ستقوم بزيادة مساهماتها في المستقبل.

٤ - واسترسلت تقول إنه بغية تحقيق تقدم ملحوظ في مجالات بالغة الأهمية من قبيل فقر النساء في البلدان النامية، وحماية حقوق الإنسان الأساسية للمرأة في المنازعات المسلحة وفي حالات اللاجئين، يقتضي الأمر أن تكون هناك مشاركة كاملة من كل حكومة من الحكومات ومن جميع هيئات الأمم المتحدة ومن المجتمع المدني. وسيعتمد تنفيذ منهاج العمل على قوة التعاون العالمي.

٥ - السيدة فام تي ثان فان (فييت نام): قالت إن برامج العمل التي اعتمدها عدد من المؤتمرات العالمية المعقودة مؤخرا والتعاون السريع الخطوات على جميع الصعد، قد أوجد ظروفًا أكثر ملاءمة للنهوض بالمرأة.

٦ - وأردفت قائلة إن منهاج عمل مؤتمر بيجين قد أكد من جديد أن لا غنى عن الدور الذي تضطلع به المرأة في مجال التنمية المستدامة. كما أن الاستجابات الأولى للمنهاج من قبيل إنشاء آليات جديدة، ورفع مستوى الهياكل القائمة، وتنمية عمليات المشاركة إنما هي مشجعة. بيد أن كثيرا من البلدان تواجه تخفيضات في ميزانياتها وعدم وجود موارد وتدهور عام في المساعدة التي يقدمها المانحون. بيد أنه ينبغي عقد العزم على الوفاء بالالتزامات المعلنة في بيجين.

٧ - ومضت تقول إن حكومتها تمنح أولوية عالية للنهوض بالمرأة وأنها تبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق تمتع المرأة بالمساواة وتمكينها في جميع الميادين. وقد اضطلعت الحكومة، بالتعاون مع العديد من المنظمات الوطنية، بعدد من الأنشطة استجابة للإعلان ومنهاج العمل. وتقوم اللجنة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة التي أنشئت في ١٩٩٣، بإعداد برنامج وطني للمرأة حتى عام ٢٠٠٠، سوف يغطي المجالات الحاسمة التي حددها المؤتمر والتي تبلغ ١٢ مجالا. وستولي هذه الخطة اهتماما خاصا لزيادة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨ - واسترسلت تقول إن التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في الإدارة العامة تشكلان أولوية أخرى. ويشغل عدد من النساء مناصب سياسية عليا في حين أن خمس أعضاء المجلس الوطني تقريبا هم من النساء. ومن ثم، فإن حكومتها تبذل كل جهد لتحقيق النهوض بالمرأة.

٩ - السيد تيليز ريبيرو (البرازيل): قال إن منهاج العمل هو مصدر حفز وتوجيه للحكومات في مجال النهوض بقضية المرأة. وتدعم حكومته بثبات الصكوك الدولية في مجال حقوق المرأة، كما أن بعض توجيهاتها قد أدمج في الدستور. وأعرب عن تقدير حكومته البالغ للمساهمة الممتازة للأمم المتحدة في توعية المرأة بحقوقها. ومضى يقول إنها زادت لهذا السبب مساهمتها في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأعرب أيضا عن دعمه للأنشطة التي يضطلع بها الصندوق الاستثماري للقضاء على العنف ضد المرأة.

١٠ - وأردف يقول أن بلده قد اتخذ تدابير لتنفيذ منهاج العمل، مع إيلاء الأولوية للحد من الفقر، ولمحاربة العنف والتمييز في مكان العمل، ولتحسين الخدمات الصحية، وقد استحدث برنامج وطني لمنع العنف، وسيجري تعديل القانون الجنائي لكي تعتبر الجرائم الجنسية جرائم ضد الإنسان بدلا من جرائم ضد القيم الأخلاقية. ويجري النظر حاليا في مشاريع تشريعات في مجالات أخرى تؤثر على حقوق الإنسان. ويدعم برنامج جديد لمكافحة الفقر إمكانية حصول النساء على ائتمانات وعلى احتياجات أخرى محددة ولا سيما منها احتياجاتها كربات الأسرة.

١١ - ومضى يقول إنه قد تم منح الأولوية للتعليم وإن الطالبات يشكلن حاليا ٥٠ في المائة من عدد الملتحقين بالمدارس والجامعات، وقد اعتمد برنامج للتدريب المهني صُمم للنساء ويجري اتخاذ التدابير لإدماج منظور لنوع الجنس في الكتب الدراسية المدرسية. كما يجري تدريب مدرسي المدارس في مجال قضايا نوع الجنس.

١٢ - وأردف يقول إن فيما يتعلق بالرعاية الصحية وحقوق الإنجاب، يؤكد الدستور على حماية الأمهات غير المتزوجات كما أنه ينص على منح إجازة للأمومة وإجازة للأبوة، ويشجع تنظيم الأسرة. ويجري أيضا اتخاذ تدابير أخرى مبتكرة.

١٣ - ومضى يقول إن النساء في البرازيل شاركن بصورة متزايدة في المجالين الإداري والتشريعي. وقد اعتمد قانون يقضي بأن يكون ٢٠ في المائة من المرشحين في انتخابات المجالس البلدية من النساء كما أن العمد في المدن الأساسية يقومون بالاستعدادات اللازمة لتنفيذ منهاج عمل بيجين.

١٤ - السيدة أويدراغو (بوركيينا فاصو): قالت إن منذ انعقاد المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة كان التقدم نحو النهوض بالمرأة متشتتا. وتؤدي العقبات العديدة التي تعترض التقدم الى نتائج خطيرة بالنسبة للإنسانية بأكملها. ومن المهم الحفاظ على العزم الذي أبدى في المؤتمر الرابع العالمي بغية كفالة إنماء المرأة ورفاهيتها. ومن الأفضل الأخذ بنهج عملي بدلا من الاعتماد المفرط على النظريات. وتعد مسألة الموارد المالية على كل المستويات أمرا أساسيا بالنسبة لتنفيذ منهاج العمل.

١٥ - وأردفت تقول إن هدف الحكومة في بوركيينا فاصو هو كفالة مشاركة المرأة في التنمية من خلال تحسين إمكانية وصولها الى وسائل الإنتاج وتحسين مركزها الاجتماعي. وينبغي أن يعاقب أي انتهاك لحقوقها الأساسية من خلال وضع التشريعات اللازمة.

١٦ - واسترسلت تقول إن الانتهاكات الأكثر خطورة التي تعاني منها النساء والبنات في الوقت الراهن هي الاستغلال الجنسي والاتجار بالجنس. وأعربت عن ترحيبها بعقد المؤتمر العالمي المعني بالاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في استوكهلم، وأعربت عن أملها في أن تتخذ تدابير لمكافحة هذا الشر، بما فيها جهود لتوعية المجتمع المدني وإشراكه في البحث عن حلول. ويمكن إحراز تقدم من خلال إعداد برامج لإعادة تأهيل الضحايا وتدريب العاملين وتعزيز التعاون في المجتمع. وينبغي استرعاء الانتباه على كل الصعد لمشروع برنامج العمل لمنع الاتجار بالأشخاص ومنع استغلال بغاء الآخرين وينبغي أن تدمج الأطراف المعنية معلومات من هذا النوع في تقاريرها الوطنية الى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وأعربت عن تأييد وفدها أيضا لتوصيات اجتماع فريق الخبراء المعني بالعنف ضد العاملات المهاجرات.

١٧ - وأعربت عن ترحيب وفدها بزيادة عدد الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. بيد أن اللجنة التي أنشئت بموجب هذه الاتفاقية منغمرة حاليا في عدد هائل من التقارير المتراكمة. ولذا، فإن الزيادة المقترحة في عدد دوراتها تعتبر أساسية. وحثت لذلك الدول الأطراف

على التصديق على التعديل الذي يقترح إدخاله على الاتفاقية فيما يتعلق بهذه المسألة من أجل وضعها موضع التنفيذ. وينبغي توفير موارد كافية لكي تتمكن اللجنة من إنجاز أعمالها بسرعة.

١٨ - وأضافت أنه ينبغي أيضا للدول الأعضاء أن تدمج في تقاريرها البرامج الحاسمة لمنهاج عمل بيجين التي تبلغ ١٢ مجالا بغية الإسراع في تنفيذها.

١٩ - ومضت تقول إن وضع النساء في الأمانة العامة يتحسن ببطء شديد. وينبغي ألا تؤثر الأزمة المالية على الأهداف التي تم تحديدها، ولا سيما الأهداف المتصلة بالمناصب ذات المسؤولية. أما الإعلان عن المناصب الشاغرة على شبكة إنترنت فلا يمكن إلا لعدد قليل من النساء في البلدان النامية الوصول إلى هذا المصدر للمعلومات. بيد أنه ينبغي ألا يستبعدن من هذه العملية.

٢٠ - وفي ختام كلمتها، أعربت عن شكر وفدها لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وللمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة لما قاما به من عمل للنهوض بالمرأة.

٢١ - السيدة فلوريز فريدا (كوبا): قالت إن بعد مرور سنة على مؤتمر بيجين لا تزال حالة النساء بالغة الصعوبة في جميع أرجاء العالم.

٢٢ - وأردفت تقول إن اهتمام لجنة مركز المرأة كان يتركز في الماضي على القضاء على الفقر. فمن غير المتصور أن يواصل ٢٥ في المائة من سكان العالم العيش دون عتبة الفقر نظرا إلى التقدم المحرز في العلم والتكنولوجيا، وأن تشكل النساء نسبة متزايدة منهم. والحالة مفرجة على وجه الخصوص في البلدان النامية التي تعاني من الدين الأجنبي ومن برامج التكيف والتدابير القسرية الأحادية وبلاء الحرب.

٢٣ - واسترسلت تقول إن الموارد الوطنية والدولية لا تزال في حاجة إلى تعبئة لتحقيق الأهداف التي أعيد تأكيدها في بيجين. وتحتاج البلدان النامية إلى تعاون دولي جديد لتعبئة موارد إضافية للنهوض بمركز المرأة، وثمة أولوية أخرى هي مواصلة العمل لوضع حد للعنف ضد المرأة.

٢٤ - وأعربت عن ارتياحها لأن التصديق العالمي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يوشك أن يصبح حقيقة واقعة. وهي تؤيد وضع مشروع بروتوكول اختياري لهذه الاتفاقية بشأن حق اللتماس كما أنها تؤيد الخطوات التي اتخذت لإدماج منظور لنوع الجنس في جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة، كما هو مبين في تقرير الأمين العام (A/51/322). وينبغي تخصيص موارد إضافية في الميزانية العادية للجهود الرامية إلى تحقيق مساواة المرأة.

٢٥ - ومضت تقول إنه قد تم مؤخرا عقد حلقة دراسية وطنية للنظر في إنجازات المرأة الكويتية في المجالات ذات الأهمية الخاصة المحددة في بيجين، وفي الصعوبات الأساسية التي لا تزال قائمة، وفي أهداف حقبة الألف سنة القادمة. وقد قدمت اقتراحات هامة بشأن السياسات العامة كما عرضت بإيجاز

خطة عمل وطنية أكدت من جديد أدوار المرأة في المجتمع الكوبي في الحاضر والمستقبل وعززت تلك الأدوار. ويثبت النموذج الكوبي أنه إذا ما توفرت العزيمة السياسية وأتيحت برامج محددة تهدف إلى دمج المرأة وإنمائها وإنهاء التمييز ضدها، من الممكن أن تتغير حالتها تغييرا جذريا، فإن المرأة تقوم بالفعل بدور رئيسي على كل الصعد في المجتمع الكوبي.

٢٦ - وأوضحت أن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة قد لاحظت هذا العام الأثر السلبي الناجم عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، مما أدى إلى توقيف بعض البرامج المعنية بالنهوض بالمرأة وأدى إلى تدهور الحالة الغذائية.

٢٧ - وقالت إنه ليس هناك حل سهل للمشاكل التي ينبغي تذليلها في مجال تنفيذ الالتزامات المعلنة في بيجين. كما أن وفدها سيواصل المشاركة على نحو نشط في الدور الرئيسي الذي يجب أن تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في دعم مناخ التعاون والمشاركة اللازم لمواجهة هذا التحدي.

٢٨ - السيدة زانغ فينكون (الصين): قالت إن الحكومات ووكالات الأمم المتحدة قد أحرزت تقدما كبيرا في إعداد الخطط اللازمة لمتابعة إعلان ومنهاج عمل بيجين مما سيحسن إلى حد كبير مركز المرأة في جميع أرجاء العالم. بيد أنه ينبغي للحكومات أن تنفذ التزاماتها بتنفيذ منهاج العمل تنفيذا تاما. وفي حين أن الخطط التي أعدتها الحكومات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة جديدة بالثناء، فإنه ينبغي أن تنفذ بنجاح.

٢٩ - واسترسلت تقول إن القضاء على الفقر هو من بين مجالات الاهتمام الـ ١٢، مجال الاهتمام الأكثر إلحاحا، وبخاصة لأن ثلثي عدد الفقراء في العالم الذين يفتقرون للشروط الأساسية للبقاء هم نساء. فضلا عن ذلك، فإن التعاون الدولي، بالمساعدة التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو الغنية للبلدان النامية من موارد وتكنولوجيا يعتبر أمرا أساسيا، ودعت البلدان المتقدمة النمو إلى تحقيق الهدف المحدد للمساعدة الإنمائية الرسمية في أقرب وقت ممكن. وينبغي للأمم المتحدة، أن تقوم من جانبها، بتكريس المزيد من الموارد لقضايا المرأة، وبخاصة لأن نفقات بعض البرامج التي ليست لها أولوية تتزايد رغم الأزمة المالية.

٣٠ - وأكدت التزام حكومتها بإعلان ومنهاج عمل بيجين، فهي ستقوم أولا بتوفير التدريب الثقافي والتقني لنحو ١٠ ملايين امرأة في المناطق الفقيرة، كما ستعد برامج اقتصادية موجهة للمرأة لمساعدة الفقراء والعتور على أعمال للنساء الفقيرات بغية أن تتمكن النساء في وقت لا يتجاوز نهاية هذا القرن من الحصول على الغذاء واللباس بشكل ثابت، وستقوم ثانيا، بدعم مشاركة المرأة في الإدارة وفي صنع القرار في مجال الشؤون الاجتماعية ومجال الشؤون العامة، وبرفع نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية على كل المستويات الحكومية. وستقوم ثالثا، بالسعي إلى القضاء على الأمية بين الفتيات والنساء المتوسطات العمر في وقت لا يتجاوز عام ٢٠٠٠، كما أنها ستزيد نسبة الطالبات على كل الصعد التعليمية. وستقوم رابعا، بالسعي إلى تأمين توفير الرعاية الصحية السليمة وخدمات الصحة الإيجابية القيمة للنساء

الحضريات والريفيات. وستقوم أخيرا بإعداد التدابير الإدارية اللازمة لتنفيذ التشريع بشأن حماية حقوق المرأة ومصالحها، بما فيها تدابير لكبح العنف ضد المرأة.

٣١ - واسترسلت تقول إن حكومتها على استعداد لأن تشترك مع المجتمع الدولي في العمل على تحويل الالتزامات الرسمية إلى أعمال بغية تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

٣٢ - السيدة ونغ (نيوزيلندا): قالت إن إحراز تقدم أساسي في تحقيق المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء التي أعيد التأكيد عليها في الميثاق قد طال انتظاره، وأنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله سواء على المستوى الوطني أو في الأمم المتحدة. وقالت إنها توافق على رأي وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة، بأن الوقت قد حان للانتقال من صياغة السياسات إلى تنفيذها.

٣٣ - وأعربت عن اعتقاد وفدها أنه ينبغي للحكومات أن تعمل مع المنظمات غير الحكومية. ومضت تقول إنه قد تم عقد مشاورات في جميع أرجاء البلاد لإطلاع النساء على مناهج العمل ولتحديد المجالات ذات الأولوية. وستستخدم الحكومة التقارير التي ستنتج عن هذه العملية لإعداد استراتيجيتها التنفيذية التي ستركز على عدد من القضايا الأساسية، بما فيها الفجوة بين أجور الجنسين، وحقوق النساء والبنات من السكان الأصليين، وتعزيز الدور الذي تضطلع به المرأة في صنع القرار، وجمع البيانات عن جميع جوانب حياة المرأة.

٣٤ - واسترسلت تقول إن إدماج تحليل لنوع الجنس في جميع السياسات العامة والبرامج يعد جزءا أساسيا من استراتيجية بلدها بشأن تنفيذ مناهج العمل. وقد تم نشر إطار لتحليل نوع الجنس في أيار/مايو ١٩٩٦، وتقوم وزارة شؤون المرأة منذ ذلك الحين بترويج هذا الإطار في القطاعين العام والخاص، وقد استخدم إطار العمل لتكثيف المناقشة حول ما لا يزال ينبغي عمله. ويجري استكمال استراتيجية طويلة الأجل بغية البناء على المكاسب التي تحققت بالفعل.

٣٥ - وذكرت إنه فيما يتعلق بالعمل على الصعيد العالمي، فإن إحدى المهام الأساسية هي دمج منظور لنوع الجنس في أعمال الأمم المتحدة. ورحبت لذلك بتعيين المستشار الخاص للأمين العام للقضايا المتعلقة بنوع الجنس. فمن المهم أن توفر للأمانة العامة، وبخاصة شعبة النهوض بالمرأة، موارد كافية؛ ولاحظت وجود تباطؤ ما في التعيين في عدة مناصب في هذه الشعبة، وأعربت عن أملها في شغل الشواغر قريبا.

٣٦ - وأعربت عن قلقها البالغ للظروف الصعبة التي تعمل في ظلها لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة كما هو واضح من تقرير الأمين العام. وأعربت عن تأييدها لضرورة عقد دورتين للجنة لمدة ثلاثة أسابيع سنويا. وقالت إن نيوزيلندا قد وافقت رسميا مؤخرا على التعديل الذي أدخل على الاتفاقية الذي يمكن اللجنة من تمديد مدة اجتماعاتها، وحثت الآخرين على أن يقوموا بالشيء نفسه بغية الوصول إلى أغلبية الثلثين اللازمة لوضع الاتفاقية موضع التنفيذ.

٣٧ - ورحبت بالفرصة التي أتاحت لها للمشاركة في الفريق العامل الذي أنشئ للنظر في مشروع البروتوكول الاختياري للاتفاقية. وستساعد هذه الآلية على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان للمرأة، ولكن هناك العديد من القضايا الهامة التي ينبغي حلها أولاً. وحث الأمين العام على أن يوفر للفريق العامل المال اللازم من الموارد القائمة لكي يعقد اجتماعاً خلال الدورة القادمة للجنة مركز المرأة.

٣٨ - وواصلت تقول إن وفدها سيؤيد لأغراض تحقيق الفعالية، النظر في اتخاذ اللجنة الثالثة قراراً شاملاً بشأن موضوع المرأة يتضمن على وجه الخصوص القرار السنوي بشأن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة. وأعربت عن ترحيبها بتقرير الأمين العام بشأن القضية الأخيرة (A/51/304)، وعن سعادتها إزاء أن الهدف الخاص بنسبة ٣٥ في المائة قد تحقق الآن. ولكنها أعربت عن قلقها لأن الهدف العام الخاص بتوزيع الجنسين بنسبة ٥٠/٥٠ في وقت لا يتجاوز عام ٢٠٠٠ قد لا يتحقق. فرغم الأزمة المالية، فإنها تعتقد أنه لا يجري استغلال الإمكانيات الأخرى لتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة بشكل كامل. ورفضت الاقتراح الوارد في التقرير (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤) بأن الهدف الخاص بنسبة ٥٠/٥٠ الذي حددته الجمعية العامة، قد ينبغي تنقيحه، وحثت الأمانة العامة على مضاعفة جهودها لكي تزيد عدد النساء في رتبة مد - ١ والرتب الأعلى، الذي لا يزال منخفضاً بشكل غير مقبول.

٣٩ - وأعربت عن دهشتها للتغييرات الواردة في الوثيقة A/51/304/Corr.1، الذي عدل فيها الأمين العام الاستنتاج كما هو وارد في تقريره (A/51/304)، الذي كان قد قدم بالفعل. وبيدو أن التحسينات هامشية، وتساءلت لما يحاول الأمين العام أن يرسم صورة أفضل في آخر لحظة. وأعربت عن اعتقادها بأن كلمات الميثاق وكلمات مؤتمر بيجين ينبغي ألا تكون مجرد وعود جوفاء وأنه يجب أن يعمل الجميع على الاعتراف بالحقوق الأساسية للمرأة وعلى تمكين المرأة.

٤٠ - السيد دونوكو سومو (اندونيسيا): رحب بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (A/51/322)، وقال إن مما يشجعه أن معظم الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة قد اعتمدت مبادئ توجيهية لأغراض الدمج. ورحب أيضاً بتأييد المجلس الاقتصادي والاجتماعي لبرنامج العمل المتعدد السنوات للجنة مركز المرأة، والخطة على نطاق المنظومة المتوسطة الأجل في مجال النهوض بالمرأة. وقال إنه يتطلع إلى الاطلاع على استعراض منتصف المدة الذي من المقرر أن يضطلع به في ١٩٩٨. بيد أنه أعرب عن قلقه من الأزمة المالية، وبخاصة لأن إجراء تخفيض آخر في عدد الموظفين سيهدد تنفيذها. فإذا ما كانت الدول الأعضاء جادة في رغبتها في إنهاء التمييز ضد المرأة، ينبغي إذن توفير مستويات كافية من الموارد لمتابعة تنفيذ التزامات بيجين.

٤١ - ومضى يقول إن بلده لا يزال ملتزماً بتحقيق الأهداف الواردة في منهاج عمل بيجين، وأنه يقوم بإعداد خطته الخاصة لتنفيذها. وأنه سيتصدى للتنمية وللتخفيف من حدة الفقر وللضحايا الأكثر خطورة التي تؤثر على مساواة المرأة، وذلك في إطار برنامج العام للتنمية، الذي يهدف إلى الحد من الفقر بشكل جذري. وذكر أن هناك مستوى كبير من التعاون فيما بين الحكومة والمنظمات النسائية الوطنية والمنظمات غير الحكومية.

٤٢ - وأعاد التأكيد على دعم بلده لزيادة مشاركة المرأة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك في مواقع صنع القرار شريطة الحفاظ على مبدأ التوزيع الجغرافي.

٤٣ - وأعرب عن قلق وفده من العنف ضد العاملات المهاجرات مما يشكل حالة ينبغي التوصل إلى حل حاسم لها. وقد اعتمدت حكومته مبادئ توجيهية عامة للسياسات العامة في محاولة لضمان حماية العمال الاندونيسيين في الخارج، كما أنها تعهدت أيضا بتوفير التدريب المهني لهم الذي يتطلبه البلد المضيف.

٤٤ - وأعرب عن تأييده للطلب الذي تقدمت به لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بشأن زيادة مدة اجتماعاتها، نظرا إلى الأعداد المتراكمة المتزايدة من تقارير الدول الأعضاء التي ينبغي أن تنظر فيها. وأكد من جديد التزام وفده باتفاقات بيجين وأعلن أن بلده سيواصل، بالاشتراك مع المجتمع الدولي، بذل الجهود التي بدأها عند استقلاله إلى أن يتحقق النجاح في النهاية.

٤٥ - السيد هبونيمانا (بوروندي): قال إن بلده يؤيد تمام التأييد الاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر بيجين. وأن حكومته تقوم، في حدود إمكانياتها، بتنفيذ برامج للحد من الفقر بين النساء وللعمل على حصولهن على التعليم والتدريب والرعاية الصحية وعلى مشاركتهن في التنمية على نحو فعال.

٤٦ - وأوضح نيابة عن المجموعة الأفريقية، أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية قد اعتمد في حزيران/يونيه ١٩٩٦ قرارا هاما يتعلق بمنهاج عمل بيجين. فهو يؤكد من جديد الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات الأفريقية في بيجين ويؤكد على الحاجة الأساسية لدمج الاهتمامات الخاصة بالمرأة في سياساتها العامة وبرامجها التي تهدف إلى محاربة الفقر. واعتبر أن كفاءة الحصول على خدمات من قبيل الخدمات التي توفر في مجالات التعليم والرعاية الصحية والتوظيف ورعاية الأم والطفل وتوفير الائتمانات إنما هو أمر أساسي لتحقيق الدمج الكامل للمرأة في التنمية. وقد طلب إلى الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية أن تعتمد استراتيجيات لوضع حد لشيوع الفقر بين النساء وإجراء إصلاحات تشريعية وإدارية لكي توفر للمرأة فرص متساوية للحصول على موارد اقتصادية، وللعمل على مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات، وإدماج المسائل المتصلة بالاهتمامات المتعلقة بالمرأة في جميع التوجيهات الخاصة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولتوسيع نطاق مشاركة المرأة في تسوية المنازعات، ولتوفير الحماية للنساء في حالات الصراع المسلح. وقد طلب إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الاقتصادية أن يدمج القضايا المتعلقة بالمرأة في كل البرامج والسياسات التي تنشئها منظمة الوحدة الأفريقية. وتحقيقا لهذا الغرض، سيعاد تشكيل وحدة المرأة في المنظمة من أجل تعزيز قدرتها على تنسيق وتنفيذ منهاجي عمل داكار وبيجين.

٤٧ - ومضى يقول إنه رغم استمرار وجود بعض المواقف التمييزية المرتبطة بالجوانب السلبية للبيئة الثقافية التقليدية، تستفيد النساء في بوروندي من إطار قانوني يمكنهن من تحقيق إمكانيتهن الكامنة في المجتمع، رغم استمرار حالة الحرب التي أصابت البلاد بالشلل. وقد قامت روابط النساء في بوروندي

بالكثير في مجال تحرير المرأة. بيد أن هناك حاجة لبذل جهد متسق لزيادة الوعي العام من أجل تسوية المشاكل المرتبطة بالميراث وبملكية الأراضي ولكفالة الدمج الكامل للمرأة في التنمية.

٤٨ - وأردف يقول إن الأزمة التي تعاني منها بوروندي منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ قد سددت ضربة خطيرة لجميع برامجها الإنمائية تقريبا. ولقد كانت النساء والأطفال أكثر من عانوا من هذه المأساة الإنسانية. وقد رُمِلَ كثير من النساء كما أُصِيبْنَ بصدمات بسبب المآسي التي مررن بها، بما فيها الاغتصاب والقسوة بشتى أشكالها. ولا وجود للمساكن والأغذية والرعاية الصحية واللباس. كما أن مناخ عدم الأمن والخوف السائد في مخيمات اللاجئين قد أضر كثيرا بالصحة البدنية والمعنوية للنساء والأطفال المعنيين.

٤٩ - وأعرب عن تقدير وفده للمساعدة الإنسانية التي تقدم لكل أولئك الأشخاص ولا سيما منها المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والاتحاد الأوروبي وكذلك البلدان المختلفة والمنظمات غير الحكومية. ومضى يقول إنه ينبغي زيادة الجهود التي تبذل لمساعدة النساء والأطفال الذين هم ضحايا هذه الأزمة في بوروندي. وإنه يجب تنظيم عقد اجتماع مائدة مستديرة تحت رعاية الأمم المتحدة لتعبئة المساعدة للضحايا. ويجب توفير كثير من الأموال للمنظمات الدولية والإقليمية التي تعالج المسائل المتعلقة بالنساء لكي تقدم المعونة الخاصة بحالات الطوارئ إلى ضحايا النزاع المسلح في بوروندي وفي البلدان الأفريقية الأخرى. ويجب أن توفر الموارد لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لكي يضطلع بمزيد من العمل لصالح المرأة. ويمكن للمجتمع المدني أن يقوم، بمساعدة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومختلف المانحين، بدور أكثر أهمية لكي يساعد المجموعات السكانية المعرضة للخطر في البلدان التي يمزقها النزاع المسلح، ولا سيما منها النساء والأطفال.

٥٠ - ومضى يقول إن حكومته تسعى إلى معالجة الانتقاسات السياسية والإثنية في بوروندي التي تسببت في هذه الخسائر الكبيرة في الأرواح في الماضي، كما أنها ملتزمة بإعادة السلم والأمن، وبتنظيم حوار مع كل الأطراف في النزاع، وباستحداث عملية ديمقراطية تأخذ في الحسبان مصالح جميع المجموعات. لذا فإن بوروندي تعتمد على دعم المجتمع الدولي لكي تحقق النجاح في تهيئة الأوضاع الدائمة اللازمة لتحقيق السلم والرخاء للجميع.

٥١ - السيدة فوشي هسيا (سنغافورة): قالت إن وفدها يؤيد الاقتراح بشأن اعتماد قرار شامل يتعلق ببندي جدول الأعمال اللذين يعالجان قضايا المرأة.

٥٢ - ومضت تقول إنه فيما يتعلق بمسألة العنف ضد العاملات المهاجرات، ترى أن التقرير (A/51/325) يثير جدلا بالغا وأنه يشكل عقبة تعترض التوصل إلى توافق آراء. وأعربت عن أملها ألا يكون هناك اختلاف كبير بين مشروع قرار الدورة الحالية بشأن هذه المسألة وبين قرار الجمعية العامة ١٦٨/٥٠ الذي تجلّى فيه توازن دقيق بين مختلف وجهات النظر. والمسألة الأساسية هي ما إذا كان ينبغي لمشروع القرار أن يحيط علما بالتقرير وكيف يمكنه أن يفعل ذلك وما إذا كان ينبغي أن يعطى وزن، إن وجد،

للاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها اجتماع فريق الخبراء المعني بالعنف ضد المرأة والعاملات المهاجرات. وأعربت عن اعتقاد وفدها أن هذه الاستنتاجات والتوصيات تنطوي على نواقص إجرائيا وموضوعيا.

٥٣ - وأردفت تقول إن التقرير المعني يشوه الولاية الواردة في الفقرة ٨ من القرار ١٦٨/٥٠ "نصا ومعنى وهو وضع مؤشرات عملية كأساس لتحديد مركز العاملات المهاجرات". ويتطلب تناول مسألة العنف ضد المرأة على نحو متوازن النظر بصورة شاملة في الحالة بأكملها كما هي قائمة. ويجب أن ينظر إلى حالة العاملات المهاجرات في سياق الفوائد الاقتصادية وغيرها من الفوائد التي يتمتعن بها أيضا دون شك. وإذا لم يكن الأمر كذلك، ما كان لأحد أن يترك بيته للعمل في الخارج.

٥٤ - ومضت تقول إن من الواضح أن التصريح الوارد في الفقرة ١٨ من التقرير بأن "هناك قبولا واسعا لضرورة وضع مسألة العنف ضد العاملات المهاجرات على جدول الأعمال العالمي" يعطي فكرة خاطئة عن حقيقة معقدة. فإذا كان هناك بالفعل هذا "القبول العالمي"، ينبغي أن نسأل لما لم يصبح إلا جزء هزيل من الدول الأعضاء البالغ عددها ١٨٥ دولة أطرافا في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع المهاجرين وأسرههم. فإن ضعف الاستجابة إلى هذه الاتفاقية يوضح أنه يوجد لدى الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء تحفظات بشأن ما إذا كان النهج العالمي ملائما. والوسيلة العملية الوحيدة للتصدي لهذه المشكلة هي معالجتها من خلال الأطر القانونية والإدارية الوطنية للبلدان المستقبلة لأولئك العمال المهاجرين.

٥٥ - وأردفت تقول إن التوصيات التي تقدم بها فريق الخبراء متطفلة إلى حد مفرط أيضا، إذ تقترح في جملة أمور، أنه ينبغي أن يتلقى العمال المهاجرون غير الموثقين خدمات تفوق الخدمات التي توفر للعمال من مواطني البلدان المستقبلة، فضلا عن ذلك، فإن التوصيات تركز أيضا على التزامات البلدان المستقبلة لأولئك العمال مع التفاوضي عن مسؤولية البلدان المرسله تجاه مواطنيها أنفسهم فيما يتعلق بالحد من تدفق العمال المهاجرين. وهذه الاعتبارات تبين بوضوح على وجود نواقص خطيرة في الوثيقة (A/51/325).

٥٦ - ومضت تقول إن لسنغافورة سجلا ممتازا فيما يتعلق بحماية جميع العمال، سواء كانوا من الأجانب أو من المواطنين أو كانوا رجالا أو نساء. وفي حين أن سنغافورة لا تتصف بالكمال، فإن من المعروف تمام المعرفة أنها تعد مجتمعا مأمونا وخاليا نسبيا من الفساد والجريمة مع خضوعه للمساءلة. وذكرت أن معدلات الجريمة في سنغافورة منخفضة بصورة عامة ويجري إنفاذ القوانين بشكل دقيق وموضوعي. ويوجد في بلدها نظام مدني وجزائي شامل وكذلك تدابير إدارية لحماية جميع العاملين سواء كانوا من المواطنين أو من الأجانب. وتوفر الحماية للنساء على وجه الخصوص في إطار الميثاق الخاص بالمرأة. وينص قانون العقوبات على الحماية من الإيذاء الجنسي والعنف. ويشمل القانون الخاص بتعويض العمال، العمال الأجانب كما يسمح لهم بالانضمام إلى اتحادات العمال. ويتعرض أصحاب العمل الذين يثبت أنهم أساءوا معاملة العمال المنزليين لصدور أحكام قاسية عليهم، بما فيها الحكم بالسجن وبعقوبة بدنية، كما يحظر عليهم بشكل دائم أن يستخدموا عمالا منزليين من الأجانب في المستقبل.

٥٧ - السيدة سيلوال (نيبال): قالت إنه حتى مع اقتراب القرن الحادي والعشرين، يكاد أن يكون التمييز بين الجنسين عاما. فهناك تمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالأعمال والأجور وفيما يتعلق بالمشاركة في صنع القرار على جميع المستويات. وأعربت عن تأييد نيبال الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال العمل على النهوض بالمرأة، ولا سيما دمج منظور نوع الجنس بأنجع الطرق. وينبغي أن يقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بدور أكثر فعالية في تمكين المرأة على النطاق العالمي، وفي النهوض بحقوق الإنسان للمرأة، وفي تشجيع قيامها بدور قيادي في تأمين التنمية البشرية المستدامة. وينبغي أن تقوم لجنة مركز المرأة بصفة خاصة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة، بتوجيه الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من خلال اتخاذ قرارات رئيسية في مجال السياسات العامة. ويتطلب تنفيذ منهاج عمل بيجين جهدا متضافرا من قبل جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بصورة عامة. وأعربت في هذا الصدد عن تقدير وفدها للجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتصدي لمسألة شيوع الفقر بين النساء ومسألة التمكين الاقتصادي للمرأة. وتعد سهولة حصول النساء على ائتمانات وإيجاد فرص عمل من خلال قيام المرأة الريفيه بمشاريع صغيرة، السبل الأساسية لدعم النهوض بالمرأة.

٥٨ - وأعربت عن تقدير وفدها للمبادرات التي يضطلع بها الأمين العام في مجال إدماج منظور لنوع الجنس على نطاق المنظومة وأعربت عن أملها في أن تسهل الأفرقة العاملة التي تم إنشاؤها تنفيذ منهاج العمل بشكل متكامل. كما أن نيبال، تأمل بوصفها طرفا في الاتفاقية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أن يتلقى ضحايا العنف من الإناث، وبخاصة النساء والأطفال في حالات النزاع المسلح، واللاجئات والمشرذات، دعما كافيا من المجتمع الدولي، وأعربت في هذا الشأن، عن تأييدها الشديد لتمديد ولاية المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة. ومضت تقول إن الدور الذي تضطلع به وسائط الإعلام الوطنية والدولية إنما هو دور حاسم في مجال دعم قضية المرأة التي ينبغي أن يخصص لها دور أكبر في عرض صورة المرأة في وسائط الإعلام كقائدة للمجتمع والدولة بأكملها.

٥٩ - ومضت تقول إن نسبة الأمية بين النساء في نيبال تبلغ ٧٥ في المائة تقريبا، مما يشكل أحد المعوقات الكبيرة للتنمية. وقد ركزت الحكومة تركيزا شديدا على تعليم البنات الذي يشكل الوسيلة الوحيدة التي تكفل على الأمد الطويل النهوض بالمرأة في جميع مجالات المجتمع. وتسعى نيبال إلى إدماج المبادئ التوجيهية الأساسية المبينة في منهاج عمل بيجين في خطة السنوات الخمس التاسعة. ويجري تنفيذ برامج مختلفة بغية تحقيق تعميم التعليم الابتدائي من خلال زيادة التحاق البنات بالمدارس، وتشجيع أقصى حد من النساء المتعلقات على أن تصبحن مدرسات. وتعد وزارة شؤون المرأة والرعاية الاجتماعية المركز الحكومي للنهوض بالمرأة، وبعد قيام نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب في نيبال وبعد إنشاء هذه الوزارة، حدثت صحوة عامة فيما يتعلق بقضايا نوع الجنس انتشرت في جميع أرجاء المجتمع.

٦٠ - السيد هتيارششي (سري لانكا): قال إن المسؤولية الأولى عن تنفيذ منهاج عمل بيجين، تقع على السلطات الوطنية، ولاحظ بارتياح أن العديد من الحكومات تقوم، بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، بتنفيذ هذه المهمة. كما أن سري لانكا قد اتخذت تدابير محددة لتنفيذ منهاج العمل.

وقد أعدت خطة عمل وطنية معنية بالمرأة لتحديد المشاكل في مجالات الاهتمامات البالغة الأهمية ولتنفيذ استراتيجيات وتدابير محددة.

٦١ - ومضى يقول إن لجنة مركز المرأة قد اتخذت مبادرة هامة تتعلق بإعداد مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بحق الالتماس. وأعرب عن تطلعه إلى تجديد ولاية الفريق العامل المعني بهذه المسألة كما أعرب عن أمله أن يتم تجنب التداخل بين عمل الهيئات ذات الولايات المماثلة التي تقوم برصد الاتفاقية.

٦٢ - وأكد من جديد تأييد سري لانكا لقرار الجمعية العامة ١٦٨/٥٠ بشأن العنف ضد العاملات المهاجرات. فإن إعلان القضاء على العنف ضد المرأة وولاية المقررة الخاصة تشكلان آليتين هامتين للتصدي لهذه المشكلة. فيوجد في سري لانكا نحو ٥٠٠ ٠٠٠ من العمال المهاجرين تمثل النساء نصفهم تقريبا. ويواجهن قيودا ومصاعب مختلفة، بما فيها عدم وجود عقود خدمة ملائمة وعدم دفع أجورهن وعدم التأمين عليهن أو خضوعهن لنظام للضمان الاجتماعي ومواجهتهن للمضايقة الجنسية. فتتحمل كل من البلدان المرسل للعمال المهاجرين والبلدان المستقبلة لهم التزامات في مجال حماية حقوق الإنسان الأساسية للعمال المهاجرين وينبغي لها أن تجري مشاورات بصورة منتظمة لحماية حقوقهم التي تحظى بالقبول الدولي. وينبغي تعزيز الوعي الدولي بهذه المسألة.

٦٣ - وأردف قائلا إن سري لانكا قد انضمت في آذار/مارس ١٩٩٦ إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع المهاجرين وأسرهم. وبمجرد دخول الاتفاقية حيز النفاذ ستسهل العمل الدولي في هذا المجال. وأعرب عن أمله أن تقوم البلدان التي لا يوجد لديها معايير وطنية تتعلق بالعمال المهاجرين، بإعداد تشريعات تكفل المزيد من الاتساق مع المعايير التي وضعتها هذه الاتفاقية.

٦٤ - ومضى يقول إن بلده تشارك قلق المجتمع الدولي بشأن الاتجار بالنساء والبنات. وقد قام الفريق العامل المعني بالأشكال المعاصرة للرق التابع للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، بعمل قيّم في هذا الشأن. وينبغي إعداد وتنفيذ استراتيجيات وقائية على الصعيدين الوطني والدولي بالاستناد إلى هذا العمل والتجارب الوطنية. وللاتجار بالنساء والبنات أبعاد جنائية دولية كما أنها تتطلب أشكالا جديدة من التعاون بين الدول والمنظمات الدولية. وهناك حاجة لنهج عملية لمساعدة الضحايا من النساء في مجال الاتجار عبر الدولي الذي يتخذ مظهر الهجرة لأغراض العمل. وينبغي أن تتضمن قرارات الجمعية العامة بشأن الاتجار بالنساء إشارة إلى هذا الجانب من جوانب الاتجار بالأشخاص.

٦٥ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة، تلاحظ سري لانكا بارتياح أن هدف التمثيل العام للمرأة في المناصب التي تخضع لاعتبارات التوزيع الجغرافي بنسبة ٢٥ في المائة قد تم بلوغه، ولكنه لاحظ مع القلق عدم تحقيق هدف شغل المرأة للمناصب في المستويات العليا لصنع القرار بنسبة ٢٥ في المائة.

٦٦ - السيدة جونير (تركيا): قالت إن التقرير بشأن العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات (A/51/325) قد حدد مؤشرات للعنف وللتعرض للعنف وأنه تصدى إلى حد ما إلى المشاكل التي يعاني منها عدد من البلدان. وأعربت عن أملها أن يتم تحديد مؤشرات وبيانات إضافية تتضمن أنواعا مختلفة من الأسباب وراء هجرة النساء والبنات الصغار من قبيل الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان. ويمكن للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى أن تحدد مؤشرات أخرى تتعلق بهجرة النساء. وأعربت عن ترحيب وفدها بعرض تقرير بشأن المتابعة على الدورة القادمة للجمعية العامة يتناول الخطوات التي اتخذتها لجنة التنسيق والإدارة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة في مجال تنفيذ التوصيات التي تم التقدم بها.

٦٧ - ومضت تقول إن الوثيقة المعنية بالنهوض بالمرأة داخل منظومة الأمم المتحدة وفي برامجها (A/51/180) تذكر أن آليات التنسيق الملائمة تقوم باتخاذ تدابير فيما يتعلق بإدماج نوع الجنس في السياسات العامة وفي البرامج، والتدريب، وترقية النساء في هيئة الموظفين. وأعربت عن أملها في أن يمكن تقديم تقرير كامل عن إجراءات المتابعة المحددة إلى الدورة القادمة للجمعية العامة.

٦٨ - وأعربت عن ترحيب وفدها بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٩/١٩٩٦ بشأن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وعن تأييدها لوجهة النظر القائلة بأن على المعهد أن يقدم التقارير أيضا للجنة الثانية فيما يتعلق بمجالات البيئة والموارد الطبيعية والهجرة. وأعربت عن أملها في أن يطبق القرار على هذا النحو.

٦٩ - ومضت تقول إن هناك حاجة لتحليل برامج الأمم المتحدة المنبثقة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية بشكل أكثر شمولاً، وأنه سيكون من المفيد إذا أمكن إعداد وثيقة للدورة القادمة للجمعية العامة تتناول بالتحليل تنفيذ هذه الخطط والبرامج بالنسبة لأنشطة نوع الجنس التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وسيجعل ذلك من الممكن القيام بتقييم ورصد النهج المتكامل اللازم على نحو أفضل.

٧٠ - وأعربت عن تأييد وفدها للتعديل المقترح للمادة ٢٠ (أ) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعن ترحيبه بالعمل الجاري في إعداد مشروع بروتوكول اختياري للاتفاقية.

٧١ - ومضت تقول إن حكومتها تطبق سياسة عامة تهدف إلى كفالة مشاركة المرأة في جميع جوانب التنمية، وأنها التزمت بسحب جميع تحفظاتها على التصديق على الاتفاقية. كما أن الحكومة والحركة النسائية تعملان معا من أجل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، الذي سيسهم مساهمة كبيرة في تعزيز مركز المرأة في هذا البلد.

٧٢ - ودعت الدول الأعضاء إلى أن تزيد دعمها المالي للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، الذي يعد المعهد الوحيد من نوعه في منظومة الأمم المتحدة. فبدون إجراء بحوث قوية وجمع البيانات والتدريب ونشر المعلومات، فإن المساواة بين الجنسين وتنفيذ منهاج عمل بيجين لن تتحققان إلا

بصورة جزئية. وينبغي أيضا توفير تمويل أفضل لشعبة النهوض بالمرأة ولصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٧٣ - السيدة أيونتي دي زاكلين (فنزويلا): قالت إن فنزويلا قد صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ١٩٨٣، وأنها تؤيد الطلب الذي تقدمت به لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن عقدها دورتين في السنة لمدة ثلاثة أسابيع. وقد قامت فنزويلا أيضا بدور قيادي في النضال ضد العنف الذي اضطلعت به منظمة الدول الأمريكية، والذي أدى إلى اعتماد اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه التي صدقت عليها ٢٧ دولة. وينص القانون الجنائي في فنزويلا على عقوبات شديدة لمعاقبة العنف ضد المرأة.

٧٤ - ومضت تقول إن وفدها يؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لزيادة نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب عليا داخل الأمم المتحدة. فرغم الأزمة المالية، ينبغي السعي إلى تطبيق مبدأ شغل النساء لنسبة ٥٠ في المائة من المناصب العليا لكي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في القضايا ذات الصلة بنوع الجنس.

٧٥ - وأردفت تقول إنه رغم الأزمة الاقتصادية، فإن حكومتها قد زادت المساعدة التي تقدمها للمجلس الوطني للنساء في فنزويلا. وقد اعتمد قانون جديد للعمال يتضمن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في فرص العمل والأجور، وهو يوفر منافع كبيرة للأمهات العاملات. وتشمل برامج تمكين المرأة حلقات عمل وحلقات دراسية، ودورات للتدريب والتوظيف، وحلقات عمل تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في القيادة السياسية للبلاد وإلى تدريب المرشحات في الانتخابات المحلية، ومنتديات لتبادل المعلومات وبرامج تدريبية على المستوى الجامعي. ويجري إعداد مشاريع قوانين لمكافحة العنف في الأسرة والمضايقة الجنسية، من أجل حماية الأطفال والمراهقين وإصلاح القانون الخاص بالمساواة لفرص المرأة.

٧٦ - واسترسلت تقول إن التخطيط للسياسات العامة يتضمن أهدافا قررها المجلس الوطني للنساء لأغراض تمكين المرأة من تحقيق المساواة في الفرص في جميع مجالات الحياة في هذا البلد. وتشمل المشاريع الحكومية التي تتضمن منظورا لنوع الجنس، المشاريع المتعلقة بالعنف والصحة والتعليم والعمل والاقتصاد والبيئة. وهي تشكل استجابة الدولة الفنزويلية لواجبها المتمثل في العمل على تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في المجتمع باعتبار أنها تمثل ضمانا لتعميم الديمقراطية وللعدل الاجتماعي.

٧٧ - السيدة كا (السنغال): قال إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة يمثل خطوة تاريخية في نضال المرأة لكي تحتل مكانها الصحيح في المجتمع وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى أن يسلم إلى أجيال المستقبل مجتمعا خاليا من التمييز، وبخاصة التمييز القائم على الجنس. ولن تتمكن الإنسانية إلا حينئذ من التحرك قدما نحو التنمية الحقيقية مع مشاركة جميع قطاعات المجتمع.

٧٨ - ورحب بتوصية لجنة التنمية الاجتماعية بإدماج منظور لنوع الجنس في السياسات والبرامج في مجال القضاء على الفقر. وأردف قائلاً إن عدداً من هيئات الأمم المتحدة قد اتخذت خطوات لتنفيذ هذا الاقتراح.

٧٩ - واسترسل يقول إن مشاركة المنظمات الإقليمية أمر بالغ الأهمية ولاحظ أن جميع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة قد اتخذت قرارات ستسهم في تحسين الحالة العامة للمرأة في جميع أرجاء العالم. وقد أصدرت الجماعة الاقتصادية الأفريقية دليلاً لتنفيذ منهاج العمل الأفريقي، مما يوضح عزم البلدان الأفريقية على أن تجعل النهوض بالمرأة أحد العناصر الأساسية في سياساتها الإنمائية. وسيمثل النهوض بالمرأة ودعم حقوقها القانونية والاجتماعية أحد العناصر الأساسية في السياسات العامة للحكومات الأفريقية خلال الثلاث سنوات القادمة.

٨٠ - وأردف قائلاً إن خطة العمل للمرأة في السنغال تتركز على مجالات التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية وعلى محاربة الفقر. وستشمل الخطة السنوات من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١ ومن المتوقع أن تنص على تخطيط منسق وفعال لأنشطة للنهوض بالمرأة وعلى تنفيذها في المستقبل.

٨١ - وأشاد بالمنظمات غير الحكومية التي تسعى، وبخاصة في أفريقيا، إلى توعية المرأة توعية كاملة بحقوقها وبشرعية تطلعاتها، وبالطابع الأساسي لمشاركتها في التنمية المتسقة لمجتمعها.

٨٢ - السيد بوردا (كولومبيا): قال إن حكومته وكذلك قطاعات أخرى من المجتمع، قد اتخذت إجراءات لتنفيذ منهاج عمل بيجين. وتقوم هيئة رفيعة المستوى تخضع مباشرة لرئيس الجمهورية، بمساعدة المنظمات غير الحكومية، بالعمل على دمج منظور لنوع الجنس في السياسات والبرامج الوطنية وبمتابعة الجهود في الفرعين التشريعي والقضائي لأغراض تنفيذ منهاج العمل. وهي تعمل بالاستناد إلى خطة لمدة سنتين، مع إعطاء الأولوية لمجالات التعليم والصحة والعمل والعدل والتنمية الريفية.

٨٣ - وأردف يقول إن أهداف بلده هي القضاء على العنقبات التي تعترض نهوض المرأة، وحماية حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتأييد تطبيق القانون الإنساني في حالات النزاع المسلح، وكفالة زيادة المشاركة السياسية للمرأة، والقضاء على العنف ضد المرأة. وتشارك المنظمات النسائية وكذلك الهيئات الحكومية في إعداد الخطط الخاصة بالالتزامات وفي تنفيذها ومتابعتها وتقييمها. ويتم التشاور مع المسؤولين المحليين بشأن إنشاء أو تعزيز وكالات مسؤولة عن قضايا المرأة.

٨٤ - ومضى يقول إن عدداً من أعضاء المجلس الوطني من النساء اللاتي مثلن كولومبيا في مؤتمر بيجين قمن بتنظيم اجتماع للمجلس الوطني للدعاية لنتائج المؤتمر، وقد شارك الوزراء في مناقشة السياسات المتعلقة بالالتزامات الدولية المؤيدة للمرأة وأطلعوا المجلس على التقدم المحرز في هذا المجال، وفضلاً عن ذلك، فإن المحكمة الدستورية كانت قد استحدثت أصلاً مجموعة كبيرة من التشريعات لحماية حقوق النساء والبنات.

٨٥ - واسترسل يقول إنه قد تم تنظيم عقد منتدى للأنديز دون إقليمي، شارك فيه ممثلون حكوميون وغير حكوميين من إكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا لأغراض إقرار جدول أعمال مشترك لرصد تنفيذ منهاج العمل.

٨٦ - وأردف يقول إن فعالية هذه الجهود ستعتمد على حجم الموارد المتاحة. فمن الأهمية الحيوية أن يوفر المجتمع الدولي المساعدة لدعم البرامج المعنية بالمساواة بين الجنسين في البلدان النامية. فإن لمنظومة الأمم المتحدة دور هام تضطلع به في مجال إيجاد بيئة ثقافية جديدة لكي تزيل العقبات التي تعترض تحقيق المساواة والإنماء والسلام للمرأة.

٨٧ - الآنسة مورغان - موس (بنما): قالت إن وفدها يأمل أن يستمر الاهتمام بضوء النبراس الذي أضيء في بيجين في العالم بأكمله. وللجمعية العامة وبخاصة اللجنة الثالثة، دور سياسي تضطلع به، بكل معنى الكلمة، في كفالة تنفيذ الالتزامات المعلنة في المؤتمر.

٨٨ - ومضت تقول إن المنتديات والحلقات الدراسية والاجتماعات التي نظمت في بنما لمناقشة قضايا المرأة قد أوضحت تقبل المجتمع للالتزامات التي تم التعهد بها في بيجين، والتي تعد علما على الطريق بالنسبة للنساء في هذا البلد. وتعلق بلدها أهمية كبرى على إعداد بروتوكول اختياري لضمان تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وسيمثل البروتوكول أحد دعائم الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر فيينا وبيجين، وينبغي التفاوض على نص البروتوكول واعتماده في أقرب وقت ممكن.

٨٩ - ومضت تقول إن المؤتمر المعني بالأخطار التي تواجهها المرأة الذي قامت بتنظيمه الرابطة الوطنية للنساء في مجال الأعمال التجارية والمهنية، قد دعم بقوة الدور الذي تضطلع به المرأة في بنما من أجل تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والوثام الاجتماعي. وقد شاركت النساء خلال ١٩٩٦، في المناقشات التي تمت على المستوى الوطني حول التحديات التي ستواجهها البلاد في القرن الحادي والعشرين. ولا يزال منظور نوع الجنس في حاجة إلى أن ينشر على نطاق أوسع، رغم الإجراءات المتزايدة التي تتخذها الحكومة لصالح البنات الصغيرات والمراهقات والنساء من السكان الأصليين والنساء المعوقات.

٩٠ - واسترسلت قائلة إن منهاج عمل بيجين موجه أساسا إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وان تطلع منهاج إلى العولمة يستند إلى الأمل في أن يؤدي فهم مشاكل فرادى البلدان إلى تضامن دولي وإلى السخاء والمساعدة المتبادلة.

٩١ - وأعربت عن ترحيب وفدها بالقرارات التي اتخذتها لجنة مركز المرأة خلال دورتها الأخيرة، ولا سيما القرارات المتعلقة بمتابعة منهاج بيجين، وكذلك توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الواردة في القرار ٦/١٩٩٦ المتعلق بالدور الذي تضطلع به منهاج وبرامج العمل الإقليمية في استعراض وتقييم إعلان ومنهاج عمل بيجين.

٩٢ - وختمت تقول إنه ينبغي الاستفادة على نحو أكبر من قدرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وينبغي زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. فضلا عن ذلك، فإن للمكاتب الإقليمية للوكالات المتخصصة ذات الصلة أدوار مفيدة تضطلع بها. وينبغي أيضا أن تضع قيادة الأمم المتحدة نصب أعينها في متابعتها لمؤتمر بيجين، الفوائد الناجمة عن التعاون بين الجنوب والجنوب والحوار بين الشمال والجنوب.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥